العدد 3720 - السنة الثالثة عشرة
الأربعاء 24 ذو القعدة 1441 - الموافق 15 يوليو 2020
Wednesday 15 July 2020 - No.3720 - 13 th Year

صندوق النقد الدولي يحذر بيروت من محاولة التستر على الخسائر الحقيقية

السنيورة: «حزب الله» يهمه أن يكون صاحب القرار الوحيد في لبنان

عواصم – «وكالات» : قال رئيس الحكومة اللبنانية الأسابق فؤاد السنيورة إن هناك اختلال كبير حصل في سياسة لبنان الخارجية وفي علاقاته مع الدول العربية الشقيقة والصديقة نتاج القبضة القوية التي كانت قد أصبحت لحزب الله على الدولة اللبنانية وفي سيطرة دويلته على الدولة اللبنانية.

وأكد السنيورة، بحسب ما نقلته الوكالة الوطنية للإعلام عن قناة «النهار» المصرية، أن سيطرة حزب الله أمعنت في التقاسم والتحاصص للحقائب الوزارية والمراكز الإدارية بعيداً عن احترام قواعد الكفاءة والجدارة، وبالتالي ازداد إحكام قبضته على جميع مفاصل الدولة اللبنانية وعلى جميع إداراتها ومؤسساتها، ولا سيما في سيطرة حزب الله على معظم القرارات الحقيقية والأساسية للدولة اللبنانية.

ولفت رئيس الحكومة الأسبق إلى أن حزب الله يحكم بسطوة سلاحه وبقوة المال الذي يحصل عليه من إيران ومن تسلطه على العديد من مرافق الدولة اللبنانية، ويعمل على استثارة العصبيات الداخلية، ما يزيد من حدة الخلافات الداخلية ويضع البلاد على شفير الفتن الطائفية والمذهبية، وهو أصبح يستعين بقدرته على تجييش شعبيته من أجل التهويل على باقي المجموعات اللبنانية بسلاحه، وذلك خلافاً لما يريده اللبنانيون ولما يجدون فيه مصلحتهم.

وشدد أن سلاح حزب الله بات سلاحاً إقليمياً تستعمله إيران من أجل أن تسيطر على لبنان، وكذلك على سوريا والعراق واليمن.

وتابع السنيورة أن ما يجري اليوم في لبنان تبادل للمصالح بين رئيس الجمهورية والأحزاب الموالية للنظام السوري مع حزب الله، وذلك لتحقيق مكاسب حزبية على حساب لبنان واللبنانيين، ما يؤدي بالتالي إلى المزيد من التدهور في الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في لبنان، والتي فاقمتها جائحة الكورونا، بما أصبح يؤدي إلى تراجع كبير في الناتج المحلي. وهذه الجائحة أتت لتضيف هماً كبيراً على هموم اللبنانيين.

من ناحية أخرى حذر صندوق النقد الدولي، الإثنين، السلطات اللبنانية من أي تأخير في تنفيذ الإصلاحات الضرورية ومحاولات تقليل الخسائر المالية في وقت يبدو أن المفاوضات بين الطرفين تراوح مكانها.

ويتخبّط لبنان في أسوأ أزمة اقتصادية في تاريخه الحديث، وخسر عشرات آلاف اللبنانيين وظائفهم، أو جزءاً من رواتبهم، وتآكلت قدرتهم الشرائية، فيما ينضب احتياطي الدولار لاستيراد مواد حيوية مدعومة مثل القمح، والأدوية، والوقود.

وتخلف لبنان في مارس الماضي، وللمرة الأولى في تاريخه عن تسديد مستحقات سندات يوروبوندز قيمتها الإجمالية أكثر من 30 مليار دولار. ثم طلب مساعدة صندوق النقد.

ومنذ شهرين، وبناءً على طلب من لبنان، عقدت 17 جلسة تفاوض بين صندوق النقد الدولي والحكومة اللبنانية آخرها الجمعة لبحث ملف الكهرباء، لكن مصادر مطلعة عدة، قالت في الأسبوع الماضي إن «المفاوضات تراوح مكانها».

وفي مؤتمر صحافي عبر الإنترنت، قال نائب مدير صندوق النقد للشرق الأوسط وشمال أفريقيا أثناسيوس أرفانيتيس: «لتتواصل المناقشات المثمرة في هذه المرحلة، من المهم جداً أن تتوحد السلطات حول خطة الحكومة. ونحن على استعداد للعمل معها لتحسين الخطة عند الضرورة».

وتدارك «لكننا نشعر بالقلق أيضاً من محاولات تقديم قيمة أقل للخسائر، وتأجيل الإجراءات الصعبة، التي لن تؤدي إلا لزيادة تكلفة الأزمة بتأخير التعافي، وإيذاء الفئات الأكثر ضعفاً».

وبدا في جلسات التفاوض التباين جلياً بين تقديرات الحكومة لإجمالي خسائر الدولة والمصارف المالية، وتقديرات المصرف المركزي، وجمعية المصارف.

وقدّرت الحكومة الخسائر بـ241 ألف مليار ليرة، وتدخل البرلمان عبر لجنة تقصي حقائق قالت، إن «الخسائر تراوح بين 60 و91 ألف مليار ليرة».

لكن صندوق النقد يعتبر أرقام الحكومة أقرب إلى الواقع.

ويعتمد لبنان في مفاوضاته مع الصندوق على خطة تقشف أقرتها الحكومة في نهاية أبريل الماضي، وتمتد على 5 أعوام.

وتقترح إصلاحات على مستويات عدة بينها السياسة المالية، وميزان المدفوعات، والبنى التحتية، وإعادة هيكلة الديون والمصارف.

كما تنص على إصلاحات أساسية في البنى التحتية، بينها قطاع الكهرباء المترهل، والذي يشكل العبء المالي الأكبر.

ولاقت خطة الحكومة انتقادات من أطراف سياسية عدة ومن المصارف، التي تملك القسم الأكبر من ديون الدولة.

والأزمة الاقتصادية الحالية هي وليدة سنوات من النمو المتباطئ، وعجز الدولة عن إصلاحات بنيوية، وترهل المرافق العامة، وتفشي الفساد.

ويطالب الصندوق الحكومة بتدابير سريعة بينها تحرير سعر الصرف، والتدقيق الجنائي في حسابات مصرف لبنان، وتقييد رؤوس الأموال بشكل رسمي، حسب المصادر المطلعة.

ومنذ بداية المفاوضات، أرتفع سعر الصرف من 4 آلاف إلى 9 آلاف ليرة مقابل الدولار في السوق السوداء، قبل ان يتراجع الى نحو 7 آلاف في الأيام الأخيرة، فيما تفرض المصارف قيوداً مشددة على الودائع، وتمنع الزبائن من سحب دولاراتهم.

ولا يزال سعر الصرف الرسمي مثبتاً على 1507 ليرات.

ودعا وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان في الأسبوع الماضي إلى الإسراع في الإصلاحات.

وقال: «على السلطات اللبنانية أن تستعيد زمام الأمور.. نحن حقاً مستعدّون لمساعدتكم، لكن ساعدونا على مساعدتكم».

لبنانيون يتظاهرون أمام المصرف المركزي في بيروت

قتلى وجرحى من الحوثيين إثر معارك شرقي صنعاء

مقاتلة من طيران التحالف العربي في اليمن

عدن – «وكالات» : أفادت قوات الجيش اليمني الموالية للحكومة الشرعية، مساء الإثنين، بسقوط قتلى وجرحى في صفوف مسلحي الحوثيين إثر معارك بين الطرفين في مديرية نهم، شرقي العاصمة صنعاء.

وقال المركز الإعلامي للقوات المسلحة اليمنية، إن «مليشيات الحوثي الانقلابية تكبدت خسائر بشرية ومادية كبيرة، بنيران الجيش الوطني وغارات لطيران تحالف دعم الشرعية في جبهة صلب بمديرية نهم شرقي العاصمة».

وذكر المركز، أن الجيش نصب كميناً محكماً لمجاميع حوثية حاولت التسلل إلى أحد المواقع العسكرية في جبال صلب «وأسفر عن سقوط عناصر الميليشيات بين قتيل وجريح».

وأضاف أن مدفعية الجيش الوطني استهدفت آليات حوثية في محيط جبهة صلب ودمرتها بالكامل «فيما دمرت مقاتلات التحالف عربة وعدد من الدوريات كانت تحمل تعزيزات بشرية وذخائر قادمة من عمق صنعاء، ومقتل جميع العناصر التي كانت على متنها».

وفي السياق ذاته، أوضح المركز، أن طيران التحالف استهدف بغارة أخرى مخزن أسلحة للميليشيات الحوثية بمديرية نهم «واستمرت الانفجارات وتصاعد الدخان إثر الغارة لأكثر من ساعة».

وتخضع معظم مديرية نهم التي توصف بالبوابة الشرقية لصنعاء، لسيطرة ميليشيا الحوثي، فيما تسيطر قوات الجيش الحكومي على بعض المناطق هناك القريبة من محافظة مأرب النفطية.

وتشهد هذه الجبهة معارك عنيفة متقطعة بين الطرفين منذ أعوام، أدت إلى مقتل آلاف المقاتلين.

من ناحية أخرى أبلغت حكومة الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث رسمياً بأن مقترحاته الأخيرة بشأن مسودة الحل الشامل «تنتقص من سيادتها وتتجاوز مهمته».

وقال المتحدث باسم الحكومة اليمنية راجح بادي، في تصريح لصحيفة «الشرق الأوسط» نشرته أمس الثلاثاء، :»أبلغنا المبعوث (الاثنين) رسمياً بأن مقترحاته الأخيرة التي أرسلها لنا في 30 يونيو الماضي فيها تجاوز وانتقاص من سيادة الحكومة ومسؤولياتها، وتتجاوز بشكل واضح مهمته كمبعوث خاص للأمين العام للأمم المتحدة».

وأبدت الحكومة استغرابها من «إصرار المبعوث الأممي على تثبيت أعمال الميليشيات الحوثية والتغطية عليها دولياً»، لافتة إلى «الرضوخ المستمر لكل المطالب غير المشروعة للحوثيين».

وكان المبعوث الأممي التقى قبل نحو أسبوعين الرئيس اليمني وسلم الحكومة مسودة الإعلان المشترك للحل الشامل في اليمن بعد إجراء تعديلات عليها بطلب من الحوثيين.

وأضاف بادي :»أبدينا استغرابنا من مستوى إصرار المبعوث على تثبيت أعمال الميليشيات الحوثية والتغطية عليها دولياً، والرضوخ المستمر لكل المطالب غير المشروعة للانقلابيين في تجاوز فاضح لكل القوانين الدولية».

وتتكون مسودة الإعلان المشترك التي وضعها المبعوث الأممي من أجزاء عدة، أولها يتعلق بوقف شامل لإطلاق النار، ثم إجراءات إنسانية واقتصادية، إلى جانب السماح بتقييم خزان النفط العائم صافر قبالة سواحل الحديدة غرب اليمن. لكنها تتضمن إجراءات اعتبرها مسؤولون يمنيون «شرعنة للانقلاب».

اختتام مفاوضات سد «النهضة» ورفع تقرير نهائي للاتحاد الافريقي

صورة جوية للسد

«وكالات» : اختتمت الاثنين المحادثات الخاصة بسد «النهضة» الاثيوبي حيث اتفقت مصر واثيوبيا والسودان على رفع تقريرها النهائي عن مسار المفاوضات غدا إلى دولة جنوب افريقيا، الرئيس الحالي للإتحاد الافريقي.

جاء ذلك في بيان لوزارة الموارد المائية والري المصرية في ختام المفاوضات التي استمرت على مدار 11 يوماً برعاية الاتحاد الافريقي وبحضور وزراء المياه في الدول الثلاث وممثلي الدول والمراقبين بهدف التباحث حول اتفاق ملء وتشغيل السد.

وأوضح البيان أنه عقدت اجتماعات للجان الفنية والقانونية من الدول الثلاث بهدف الوصول إلى تفاهمات بشأن النقاط الخلافية.

وأضاف أنه تلى ذلك اجتماعاً لوزراء المياه تم خلاله استعراض مناقشات اللجان الفنية والقانونية والتى عكست إستمرار الخلافات حول القضايا الرئيسية بشأن قواعد ملء وتشغيل سد النهضة.

وتتخوف مصر من تأثير سد (النهضة) الذي تبنيه اثيوبيا على النيل الازرق على حصتها السنوية من مياه النيل البالغة 55.5 مليار متر مكعب بينما يؤكد الجانب الاثيوبي أن السد سيمثل نفعاً في مجال توليد الطاقة «ولن يمثل ضرراً على السودان ومصر».

السودان يعلن الطوارئ في دارفور

الخرطوم – «وكالات» : قالت وكالة السودان للأنباء إن السلطات أعلنت حالة الطوارئ في منطقة دارفور التي تمزقها الصراعات في غرب البلاد، بعد أعمال عنف واضطرابات في بلدتين.

وقالت بعثة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور يوناميد، إنها أرسلت فريقا لبلدة كتم في ولاية شمال دارفور، بعد أنباء عن حرق قسم شرطة وسيارات على يد محتجين مجهولين. ولم تذكر البعثة مزيداً من التفاصيل.

وقال أحد السكان إن المحتجين طالبوا الأحد بتحسين الأوضاع الأمنية وبحكومة مدنية للولاية.

ويشغل عسكريون مناصب حكام ولايات السودان، رغم الإطاحة بالرئيس السابق عمر البشير في أبريل 2019.

وقال ساكن آخر لرويترز في تصريحات منفصلة، إن ميليشيات مجهولة هاجمت الاثنين اعتصاماً في قرية فتابرنو.

ولم تتوفر تفاصيل إضافية بعد عن الواقعتين.

وانتشرت الاعتصامات السلمية في مدن وبلدات في أنحاء دارفور، ومناطق أخرى من السودان للاحتجاج أيضاً على وجود مليشيات مسلحة.

واندلع الصراع في دارفور في 2003، بعد أن ثار متمردون أغلبهم غير عرب على حكومة الخرطوم. ووجهت اتهامات لقوات الحكومة وميليشيا أغلبها من العرب لقمع التمرد، بارتكاب أعمال وحشية، واسعة النطاق وإبادة جماعية. وتقدر الأمم المتحدة أن نحو 300 ألف شخص قتلوا في هذا الصراع.

ولم تشهد المنطقة قتالاً ضارياً منذ سنوات لكن الصراع بقي دون حل مع بقاء مليشيات عربية في أراض تسيطر عليها.

الاتحاد الأوروبي ينظر في سبل ضمان الفعالية لعملية إيريني في طرابلس

مسؤول روسي: لا نزود ليبيا بالأسلحة ولا ننتهك حظر مجلس الأمن

«وكالات» : أكد جمشيد بولتايف، القائم بأعمال السفارة الروسية لدى ليبيا أن روسيا لا تزود ليبيا بالأسلحة، ولا تنتهك حظر مجلس الأمن الدولي بهذا الشأن.

وفي حوار مع وكالة أنباء «نوفستي» الروسية، قال بولتايف: «فيما يتعلق بالأسلحة في ليبيا، قبل فرض العقوبات قدمنا الأسلحة، ولكن بالطبع ليس الآن، ولا ننتهك الحظر»، وفق ما نقلته «روسيا اليوم»، أمس الثلاثاء.

وشدد الدبلوماسي الروسي على أن بلاده ما كان لها أن تنتهك بتاتا حظر الأسلحة في هذا البلد.

ويذكر أن ليبيا دخلت في دوامة من الاقتتال والفوضى منذ الإطاحة بالزعيم الليبي معمر القذافي وقتله في عام 2011، وهي منقسمة الآن بين حكومتين، واحدة في الشرق تدعم المشير خليفة حفتر، وأخرى في غرب البلاد تدعمها الأمم المتحدة.

من ناحية أخرى قال الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية جوزيب بوريل إن الاتحاد سينظر في سبل ضمان الفعالية الكاملة لعملية إيريني الأوروبية لمراقبة حظر الأسلحة على ليبيا، وذلك لتجنب التصعيد على الأرض.

وأضاف بوريل أنه تم الاتفاق على دعوة تركيا للمساهمة بنشاط في حل سياسي لليبيا من خلال احترام التزاماتها في سياق عملية برلين و ما تقرر بشأن حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة، وفقاً لما نقلته وكالة «نوفا» الإيطالية.

وتابع بوريل: «كدول أعضاء في الاتحاد الأوروبي نقوم بدورنا خصوصاً من خلال عملية إيريني التي تمثل مساهمة رئيسية في ضمان امتثال جميع الجهات الفاعلة لحظر الأسلحة»

من ناحية أخرى شدد رئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح على أن أضرار الحرب الليبية ستمتد إلى أماكن بعيدة ودول أخرى إن لم يتم التوصل إلى حل، كاشفا عن لقاء قريب في اليومين المقبلين بين الأطراف الليبية.

وأكد في مقابلة مع قناة «العربية» أمس الثلاثاء أن إعلان القاهرة وجد تأييداً واسعاً من دول الجوار والمجتمع الدولي من أجل حل الأزمة في ليبيا، لافتاً إلى أنه يمكن قبول مبادرات أخرى لدعمه.

وكشف أن هناك دعوة لالتئام جميع الأطراف الليبية للحوار خلال اليومين القادمين، من أجل وضع حل للأزمة في ليبيا.

وأوضح أن تلك الدعوة أجمع عليها المجتمع الدولي، مع التأكيد على وقف إطلاق النار بين الطرفين.

وقال: «قمت بزيارة إلى روسيا ومصر وجنيف من أجل إيجاد حل للأزمة، وكان لدي اجتماع مع ستيفاني وليمز نائب مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا، وقد طالبنا البعثة الأممية الاستمرار في عملها والتأكيد على وقف إطلاق النار استجابة لمطلب المجتمع الدولي وإعلان القاهرة».

وفي ما يتعلق بالحوار بين المجلس النيابي الليبي ومجلس الدولة، أكد صالح أنه لم ينقطع، لكن مراحله الختامية لم تتوصل إلى تسمية رئيس بعد، مضيفا أن خطوات الانتخاب ما زالت مستمرة.

وختم مشدداً على أن «الحوار سيستمر وما يتفق عليه مجلس النواب ومجلس الدولة هو الصحيح»، مضيفا «لن يسمى رئيس مجلس الدولة إلا بعد تضمين الاتفاق السياسي في الإعلان الدستوري».

عناصر مسلحة في ليبيا

القبض على سوريين من النصرة في ألمانيا متهمين بارتكاب جرائم حرب

«وكالات» : أعلنت النيابة العامة الفدرالية في ألمانيا توقيف سوريين يعتقد أنهما مرتبطان بتنظيم جبهة النصرة، الفرع السوري السابق لتنظيم القاعدة، ووضعهما الاثنين قيد التوقيف الاحتياطي للاشتباه في ارتكابهما جرائم حرب.

وقالت محكمة كارلسروه، في بيان إن خضر أ.ك. وسامي أ. س. دون أن تحدد سنهما، أوقفا في نومبورغ، وفي هيسن الألمانيتين.

وذكرت أنه «يشتبه إلى حد كبير» في انتماء الأول إلى جبهة النصرة ومشاركته في 10 يوليو 2012 في إعدام ضابط في الجيش السوري، وأكدت النيابة العامة أن المشتبه «كان يراقب السجين الذي كان مقيد اليدين وتعرض لعنف شديد أثناء نقله إلى مكان إعدامه».